تقاطعات السلالة والطبقة والنوع الاجتماعي والجريمة

اتجاهات مستقبلية لعلم الجريمة

تقاطعات السلالة والطبقة والنوع الاجتماعي والجريمة

اتجاهات مستقبلية لعلم الجريمة

عدلي محمود السمري(*)

ملخص البحث:

تهدف الدراسة إلى الكشف عما إذا كان المنظور النسوي المتعدد السلالة هو الأكثر ارتباطا بعلم الإجرام النسوي في القرن الواحد والعشرين عن غيره من المنظورات النسوية الأخرى. ولكي تجيب الدراسة عن هذا التساؤل تناولت المنظورات النسوية وانعكاسا تطوراتها فى علم الإجرام وهو ما قاد الدراسة إلى ذكر تاريخ علم الاجرام النسوي، ثم عرضت للاتجاه النسوي متعدد السلالات وتداخلات السلالة والطبقة والنوع وعلم الجريمة، كما أتت الدراسة على ذكر العلاقة المنهجية التى تدار من خلالها هذه التداخلات، وانطلاقا من ترجمة النظرية إلى فعل تستعرض الدراسة الفرصة التى يقدمها مدخل التداخل أو التقاطع لعلماء علم الإجرام النسوي لترجمة النظرية إلى فعل. وتختم الدراسة بوجوب أن تتأسس دراسة ناجحة للطرق التي يعاني من خلالها النساء والرجال في نظام العدالة الجنائية من الاضطهاد بسبب سلالتهم وطبقتهم ونوعهم الاجتماعي على إطار عمل التداخل أو التقاطع الذي طرحه الاتجاه النسوي متعدد السلالات.

الكلمات المفتاحية: علم الاجرام، الجريمة، النسوية، الجندر.

(*)أستاذ علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة القاهرة.

مقدمة:

أصبحت الدراسات النسوية في الجريمة – بعد ما يزيد عن خمسة وثلاثين عاما من طرح أول برنامج دراسي – أكثر شيوعا عما كانت عليه من قبل. لقد كان هناك مؤخرا حدثان في غاية الأهمية – الذكرى العشرون الجمعية الأمريكية لتقسيم علم الجريمة في النساء والجريمة، وإصدار هذه الدورية، والنشر الرسمي لهذا التقسيم – قدما فرصة حقيقية انعكست على تطور علم الإجرام النسوي. يكمن مستقبل علم الإجرام النسوي في رغبتنا في أن يتضمن هذا العلم الإطار النظري الذي يدرك ويعي عدم العدالة وعدم المساواة والظلم المتعدد والمتداخل. الأمر الهام هنا – وبصفة خاصة – هو التأكيد على طرح فهم أفضل للنوع الاجتماعي والجريمة والعدالة على مستوى شامل وعام، ولا يشوبه أي قصور كان يسم الطرق القديمة للتفكير. يجب على علماء علم الإجرام النسوي دراسة الصلات بين الظلم أو عدم العدالة، وبين الجريمة مستخدمين في ذلك إطارا نظريا ذو أبعاد متداخلة طرحه الاتجاه النسوي متعدد السلالات.

عانى علم الإجرام النسوي خلال تشكله في فترة سبعينيات القرن العشرين حتى أنه كان ذو توجه نظرى هاوى. ويرجع الفضل لجيل رواد علم الإجرام النسوي الذين أصروا على أن انحراف النساء موضوع جدير بالبحث العلمي الأكاديمي، فضلا عن أن العلماء المعاصرين في علم الإجرام النسوي أسهموا بشكل كبير في طرح فهم للنساء كضحايا وجناة، ويمارسن مهن تتعلق بنظام العدالة الجنائية كمحاميات على سبيل المثال. يُنظر إلى علم الإجرام النسوي اليوم – بصورة روتينية – من خلال علم أكبر نطاقا كمنظور نظري قانون (أو على وجه التحديد مجموعة منظورات). بعد ما يزيد على خمس وثلاثين عاما من طرح أول منحة دراسية في مجال علم الإجرام النسوي، أصبحت الدراسات النسوية في الجريمة أكثر شيوعا وانتشارا عما كانت عليه من قبل.

هناك حدثان معاصران في غاية الأهمية يستدعيان إلى الذاكرة كم كان تأثير أنصار الاتجاه النسوي قويا على علم الجريمة خلال العقود الأربعة الماضية. أولا في عام

٢٠٠٤ كانت الذكرى السنوية العشرين للتقسيم في النساء والجريمة، كرس أعضاء الجمعية الأمريكية لعلم الجريمة جهودهم في علم الإجرام النسوي ودراسة القضايا المرتبطة بالنساء والنوع الاجتماعي والجريمة. ثانيا كان إصدار هذه الدورية والنشر الرسمي للتقسيم في النساء والجريمة بمثابة توجيه للمطالبة بوجود برنامج دراسي لعلم الإجرام النسوي. طرح الإنجازان الهامان معا فرصة حقيقية انعكست في فيما بعد في ما يطلق عليه علم الإجرام النسوي. الآن حان الوقت لكي نسأل أنفسنا نحو أي اتجاه تسير الحركة النسوية المعاصرة؟ وكيف ستؤثر التطورات في الحركة النسوية الأوسع على مستقبل علم الإجرام النسوي بصفة خاصة؟ وكيف سيتم تصنيف العمل في علم الإجرام النسوي في القرن الواحد والعشرين؟ وما الفرص المتاحة لتقدم وتطور علم الإجرام النسوي في السنوات القادمة؟

يتوقف مستقبل علم الإجرام النسوي على رغبتنا في التوافق على إطار نظري يدرك مظاهر التباين أو عدم العدالة أو الظلم العديدة والمتداخلة. يتحمل علماء علم الإجرام النسوي المعاصرين مسئولية تطوير حركة نسوية شاملة، تلك الحركة التي تهتم في نفس الوقت بقضايا السلالة والطبقة والنوع الاجتماعي والسلوك الجنسي، والعمر، والجنسية، والدين، والقدرة الجسمانية، وبعض التباينات الأخرى المرتبطة بالجريمة والانحراف. وببساطة حتى يمكن تطوير فهم للنوع الاجتماعي والجريمة والعدالة يحقق توافقا عاما ولا يشوبه أي أوجه قصور كانت تسم الطرق القديمة في التفكير، فإنه يجب على علماء علم الإجرام النسوي دراسة الصلات بين التفاوت أو التباين أو عدم العدالة والجريمة من خلال استخدام إطار عمل نظري ذو أبعاد متداخلة طرحه الاتجاه النسوي متعدد السلالات.

يتطلب تقديم دليل مقنع لاستخدام مدخل التداخل في الدراسات النسوية في الجريمة، تناول الموضوع من خلال أربعة أجزاء هي: أولا؛ تتبع تطور علم الإجرام النسوي منذ بداياته في سبعينيات القرن العشرين ويتناول هذا الجزء المنظورات النسوية المتنوعة، ثم يعرض لخطوط تطور علم الإجرام النسوي داخل سياق الحركة النسوية الأوسع. ثانيا؛

تناول تطور المداخل النسوية بالنسبة للنوع الذي حدث خلال الموجة النسوية الثانية فى سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين. يركز هذا الجزء على وجه الخصوص على الانتقال من "التشابه" و "الاختلاف" التي طرحتها النسوية الليبرالية إلى نموذج "الهيمنة" الذي طرحته النسوية الراديكالية. ثالثا؛ مناقشة نشأة المدخل البديل للنوع الذي ظهر في الموجة النسوية الثالثة المعاصرة، وهو نموذج التداخل الذي طرحه الاتجاه النسوي متعدد السلالات. رابعا؛ ثم التركيز على أهمية نموذج التداخل في علم الإجرام النسوي، وذلك من خلال استعراض الأبعاد النظرية والمنهجية والتطبيقية. ويلي ذلك طرح للاتجاهات المستقبلية لعلم الإجرام النسوي مع الوضع في الاعتبار تداخل السلالة والطبقة والنوع الاجتماعي، والجريمة.

أولا: المنظورات النسوية وتطور علم الإجرام النسوي

إطلالة على المنظورات النسوية

بداية من الضروري قبل طرح إطلالة مختصرة عن علم الإجرام النسوي، لابد من الإشارة على أن الحركة النسوية أو الاتجاه النسوي لا يشير إلى نظرية قائمة بذاتها بل أن هناك منظورات متعددة تندرج تحت مسمى الاتجاه النسوي، وتتضمن كل من هذه المنظورات افتراضات مختلفة بشأن مصادر التباين القائم على النوع الاجتماعي وظلم النساء **(Barak, Flavin & Leighton 2001; Daly & Chesney – Lind, 1988; Price & Sokoloff, 2004)**

١-الاتجاه النسوي الليبرالي Liberal Feminism:

ينظر الاتجاه النسوي الليبرالي إلى الدور القائم على النوع الاجتماعي في عملية التنشئة الاجتماعية على أنه المصدر الأولي والأساسي لاضطهاد النساء. وبعبارة أخرى، أتاحت الأدوار الاجتماعية للرجال – مثل الأدوار التنافسية والعدوانية – مكانة اجتماعية أعلى، وقوة أعظم من أدوار النساء (مثل تربية الأطفال، والانصياع والطاعة). وبالتالي يؤكد أنصار الاتجاه النسوي الليبرالي على المساواة السياسية والاجتماعية والقانونية

والاقتصادية بين النساء والرجال. فيما يتعلق بعلم الجريمة، ينظر أنصار الاتجاه النسوي الليبرالي إلى إجرام النساء على أنه وظيفة للدور القائم على النوع في عملية التنشئة الاجتماعية، وبالتالي فإن معدلات الجريمة بين النساء أقل منها بين الرجال، لأن التنشئة الاجتماعية للنساء تتيح لهن فرصا أقل للانخراط في الانحراف.

٢ – الاتجاه النسوي الراديكالي Radical Feminism

يذهب الاتجاه النسوي الراديكالي على أن نظام سلطة الأب (البطريركية) أو الهيمنة الذكورية السبب الأساسي لاضطهاد النساء. وبكلمات أخرى، تعاني النساء من التمييز لأن العلاقات والتفاعلات الاجتماعية يشكلها ما يمتلكه الرجال من قوة وما يحوزونه من امتيازات. فيما يتعلق بعلم الجريمة، غالبا ما يركز أنصار الاتجاه النسوي الليبرالي على وجود تجليات نظام سلطة الأب في الجرائم ضد النساء مثل العنف الأسري والاغتصاب والتحرش الجنسي والأدب أو الفن الإباحي، ويذهبون إلى أن اضطهاد النساء يرجع غالبا إلى النظر إليهن كضحايا، وبصفة خاصة على أيدي الرجال.

٣ – الاتجاه النسوي الماركسي Marxist Feminism

يعزو الاتجاه النسوي الماركسي اضطهاد النساء إلى مكانة طبقتهن التابعة والخاضعة في المجتمعات الرأسمالية. وبكلمات أخرى يشكل نمط الإنتاج الرأسمالي علاقات الطبقة والنوع الاجتماعي، الأمر الذي يؤدي بشكل أساسي إلى الإضرار بالنساء لأنهن ينتمين إلى الطبقة العاملة بدلا من الطبقة الحاكمة المسيطرة. فيما يتعلق بعلم الجريمة، يذهب أنصار الاتجاه النسوي الماركسي إلى أن مكان طبقة النساء التابعة والخاضعة تجبرهن على ارتكاب الجريمة كوسيلة لمساندة ودعم أنفسهن اقتصاديا.

٤ – الاتجاه النسوي الاشتراكي Socialist Feminism

يزاوج الاتجاه النسوي الاشتراكي ما بين المنظور النسوي الراديكالي والمنظور النسوي الماركسي بغية الوصول إلى استنتاج مؤداه أن اضطهاد النساء نتيجة لتلازم التباينات القائمة على النوع الاجتماعي والطبقة. وبكلمات أخرى، فإن كل من الطبقة والنوع الاجتماعي يشكلان معا بنية المجتمع، ويلفت أنصار الاتجاه النسوي الاشتراكي

الانتباه إلى أهمية دراسة الطرق التي من خلالها تشكل الطبقة علاقات النوع الاجتماعي والعكس صحيح. فيما يتعلق بعلم الجريمة، يهتم أنصار الاتجاه النسوي الاشتراكي بدراسة أسباب الجريمة داخل سياق تفاعل أنساق القوة القائمة على النوع الاجتماعي والطبقة.

٥ – الاتجاه النسوي لما بعد الحداثة Postmodern Feminism

يختلف الاتجاه النسوي لما بعد الحداثة عن المنظورات النسوية الأخرى، حيث انه يتساءل عن وجود حقيقة واحدة تتعلق باضطهاد النساء. وبكلمات أخرى، يرفض أنصار الاتجاه النسوي لما بعد الحداثة التقيد بفئات محددة، ومفاهيم شمولية طالما أن الحقائق متعددة وليست هناك حقيقة واحدة مؤكدة أو مطلقة. كما يرفض أنصار الاتجاه النسوي لما بعد الحداثة أيضا دراسة تأثيرات الخطاب والتمثيل الرمزي بشأن الادعاءات عن المعرفة. فيما يتعلق بعلم الجريمة، يستنطق أنصار الاتجاه النسوي لما بعد الحداثة البنية أو التركيبة الاجتماعية لمفاهيم مثل الجريمة والعدالة والانحراف، ويتحدون حقائق علم الجريمة الراسخة التي تحظى بالقبول.

بالرغم من أن هذه المنظورات النسوية الخمسة تعد الأعظم شيوعا، فإن هناك منظورات أخرى ذات أهمية مماثلة في النظرية النسوية. يرتكز الاتجاه النسوي للسود Black Feminism والاتجاه النسوي الناقد للسلالة Critical Race Feminism على خبرة النساء السود، والنساء والملونات، وترى تلك الرؤية أن اضطهاد النساء يرتبط حدوثه بتزامن الحرمان القائم على النوع الاجتماعي والسلالة (Collins, 2000; Crenshaw,1991). من الواضح أن تركيز الاهتمام على أنساق السلالة والطبقة يجعل من كل من الاتجاه النسوي للسود والاتجاه النسوي الناقد للسلالة (مع الاتجاه النسوي الاشتراكي) رواداً للاتجاه النسوي المتعدد السلالة. فيما يتعلق يعلم الجريمة لفت أنصار الاتجاه النسوي للسود، والاتجاه النسوي الناقد للسلالة الانتباه للمعاملة العنصرية للنساء من غير البيض من قبل نظام العدالة الجنائية، مثال ذلك توجيهات أو تعليمات القضاة

للمحلفين في محاكمات الاغتصاب، بألا يفترضوا أن النساء السود طاهرات أو عفيفات (Crenshaw, 1991).

وفي المقابل، يربط الاتجاه النسوي السحاقي اضطهاد النساء بالجنسية الغيرية وتحكم وسيطرة الرجل على فضاءات النساء الاجتماعية من خلال الأخذ بوجهة نظر الاتجاه الراديكالي النسوي المتشائمة للرجال كنتيجة منطقية، بينما تنظر الحركة النسوية للعالم الثالث لاضطهاد المرأة على أنه وظيفة للاستغلال الاقتصادي للنساء في البلدان النامية (Lorber, 2001, p. 99; Belknap, 2001). الأمثلة المتعلقة بالمنظورين الأخيرين ليست شائعة في علم الجريمة، كما الأمر بالنسبة للأمثلة المتعلقة بالمنظورات الخمسة السابقة، على الرغم مما يبدو من وجود تغييرات في هذا الشأن. على سبيل المثال، شهدت الفترة الماضية – منذ بداية تسعينيات القرن العشرين – زيادة في دراسات وبحوث العنف الأسري، التي اهتمت بدراسة معاناة النساء المعنفات المضروبات من السحاقيات (Renzetti, 1992) والمهاجرات (Bui, 2004)، والمسلمات (Hajjar, 2004).

من الواضح أن كل من هذه المنظورات بمثابة طريقة فريدة في التنظيم عن اضطهاد المرأة، وفي دراسة الصلات يبن الظلم أو اللامساواة والجريمة. وفي ضوء ما سبق هناك تساؤل يطرح نفسه عما إذا كان المنظور النسوي المتعدد السلالة هو الأكثر ارتباطا بعلم الإجرام النسوي في القرن الواحد والعشرين عن أي من المنظورات النسوية الأخرى.

نشأة علم الإجرام النسوي

بعد استعراض الخطوط العريضة لمنظورات الاتجاه النسوي، يمكن تتبع نشأة علم الإجرام النسوي. من الناحية التاريخية، تنقسم الحركة النسوية إلى ثلاث فترات زمنية أو موجات. بدأت الموجة الأولى للحركة النسوية في الولايات المتحدة مع ميلاد حركات

إلغاء الرق، وحق المرأة في التصويت في الانتخابات من منتصف إلى أواخر القرن التاسع عشر.

في ذلك الوقت كان علم الجريمة نفسه ما يزال في طور النمو، حيث بدأ الدارسون أمثال لومبروز، ودوركايم في أوروبا، وكيلور في الولايات المتحدة في وضع نظريات عن الجريمة والانحراف (Beirne & Messerschmidt, 2000). بعد ذلك بحوالي مائة عام تميزت الموجة الثانية من الحركة النسوية بحركات تحرير المرأة والحقوق المدنية في ستينيات وسبعينيات القرن العشرين. خلال هذه الفترة ظهر الاتجاه النسوي في علم الجريمة.

من المنظور النظري، فقد كانت البداية الأولى لعلم الإجرام النسوي – ليبرالية فى الأساس – وذلك لأن علماء الاتجاه النسوى رفضوا استبعاد النوع الاجتماعي من تحليلات علم الجريمة، إن ذلك الإغفال الذي تبدى هو ما منح النوع الاجتماعي على وجه الخصوص قدرته القوية على التنبؤ بالانتهاك (Blumstein, Cohen, Roth, & Visher, 1986; Steffensmeier & Allan 1996). وإلقاء القبض (Stolzenberg & D'Alessio, 2004). ، وإصدار الأحكام (Daly, 1994; Daly & Tonry, 1997). كان علماء الحركة النسوية غير راضيين عن فشل التيار السائد في علم الجريمة في إدراك قضايا التباين والظلم الراجعين إلى النوع الاجتماعي، وأيضاً عن فشل علم الجريمة النقدي الراديكالي في أن يضع في اعتباره العلاقة بين التباين والظلم والجريمة خارج النطاق الضيق للتباينات الاقتصادية، والتي تم في خلال التأكيد على قضايا السلالة والنوع الاجتماعي. (Beirne & Messerschmidt, 2000) لقد اعترض علماء الإجرام النسوي – بصفة خاصة – على استبعاد خبرات النساء في نشأة نظريات عامة للجريمة، التي وضعها علماء تيار علم الجريمة السائد باستخدام أمثلة ذكورية على وجه الحصر تماما للتنبؤ بأنماط من انحراف الذكور. (Barak, 1998; Belknap, 2001, Chesney–Lind & Pasko, 2004; Daly & Chesney–Lind, 1988; Flvin, 2004;

طالبت (Miller, 2004; Milovanovic & Schwartz, 1996; Morash, 1999) هذه الزمرة من علماء علم الإجرام النسوي الأوائل بأن تضع تحليلات الجريمة في حساباتها النوع الاجتماعي من خلال طرق لم تحدث من قبل.

من الهام أن نذكر هنا أن علم الإجرام النسوي قد نشأ من خلال التواصل والارتباط بصورة أساسية مع الحركة النسوية. بعد وقت قصير من بداية الموجة الثانية من الحركة النسوية في سبعينيات القرن العشرين، اتضح لعلماء الاتجاه النسوي المعنيين بدراسة مكانة جماعة الأقلية أن خبراتهم دون مستوى التمثيل في التيار الرئيسي للحركة النسوية، وبالتالي شنوا نقدا حادا على نظائرها من جماعة الأقلية التي كانت أصواتها تدعي أنها تتحدث نيابة عن كل النساء. أدان أنصار الاتجاه النسوي للملونات، والاتجاه النسوي للسحاقيات، وأنصار الاتجاه النسوي في العالم الثالث، وأنصار الاتجاه النسوي من الجماعات الهامشية الأخرى هيمنة وسيطرة الجنس الأبيض، والطبقة الوسطى، والجنسية الغيرية التي صبغت التيار الرئيسي للموجة الثانية من الحركة النسوية في ذلك الوقت. في ظل هذه السياقات المناوئة ظهر علم الإجرام النسوي، وسرعان ما ظهرت مطالبات بالماهوية والاختزال التي طالت الحركة النسوية الأوسع نطاقا، فضلا عن علم الإجرام النسوي بصفة خاصة.

أخيراً، مهدت الموجة الثانية من الحركة النسوية الطريق للموجة الثالثة خلال ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين. ومن المعالم الواضحة للموجة الثالثة تركيزها على التعددية والتنوع، والإيمان بوجود تعددية للأنواع الاجتماعية والسلالات والسلوكيات الجنسية. في ظل وجود هذه الفكرة وتأثير الانتقادات المبكرة، عبر العديد من علماء الحركة النسوية عن عدم رضاهم عن المعالجة القاصرة للسلالة والطبقة والسلوك الجنسي ومواضع أخرى من عدم المساواة والظلم بين دارسي التيار الرئيس للحركة النسوية. نتيجة لذلك، ظهرت مقولة التداخل أو التقاطع لأول مرة خلال الموجة الثالثة من الحركة النسوية المعاصرة. (Price & Sokoloff,2004). تدرك مقولة التداخل أو التقاطع أن أنساق القوة مثل السلالة والطبقة والنوع الاجتماعي لا تعمل بمعزل عن بعضها البعض في

تشكيل خبراتنا، ولكنها فضلا عن ذلك متداخلة ومتقاطعة من خلال صلة حتمية، وذات خبرات متزامنة. في ذلك الوقت أدرك علماء علم الإجرام النسوي الحاجة إلى مقولة التداخل أو التقاطع (Daly, 1993; Daly and Stephens, 1995). على سبيل المثال لاحظت Daly and Stephens أن تدخل التداخل والتقاطع في دراسة الجريمة أوضح:

"كيف شيدت الطبقة والنوع الاجتماعي والسلالة (والعمر والسلوك الجنسي) ما هو سويّ وما هو منحرف.... وكيف وضع الظلم أو التباينات بعض أفراد المجتمع في مخاطرة تبني الانحراف أو انتهاك القانون، وكيف أن كل من القانون ومؤسسات الدولة دخلت في تحدي، وإعادة إنتاج الظلم أو هذه التباينات" (p. 193).

يتيح هذا التتابع الزمني للأحداث بتعمق أكثر لفهم تطور الفكر النسوي خلال الموجة الثانية، وبدايات الموجة الثالثة من الحركة النسوية إلى حدٍ كبيرٍ. لقد تطورت المداخل النسوية في دراسة النوع الاجتماعي خلال الخمس والثلاثين سنة الماضية كاستجابة للأحداث التي تم ذكرها تواً.

ثانيا: الاتجاه النسوي متعدد السلالات وعلم الجريمة:

تداخلات السلالة والطبقة والنوع الاجتماعي والجريمة

لعديد من الأسباب، يستطيع الاتجاه النسوي متعدد السلالات ومدخل التداخل أو التقاطع طرح إسهامات هامة لعلم الإجرام النسوي. على الرغم من أن ذلك ما يزال في طور التكوين، فإن بعض علماء الاتجاه النسوي (وأيضا بعض من هم ليسوا من علماء الاتجاه النسوي) بدأوا بالفعل في الحث على تبني مدخل التداخل أو التقاطع في دراسة الجريمة (Barak, et al., 2001; Belknap, 2001; Britton, 2004; Daly, 1993, 1997; Daly & Chesney-Lind, 1988; Daly & Stephens, 1995; Flavin, 2004; Lynch, 1996; Milovanovic Schwartz, 1996; Price & Sokoloff, 2004; Sokoloff & Dupont, 2005; Zatz, 2000).

ومع ذلك، وعلى الرغم من هذا الدعم والمساندة لإطار السلالة والطبقة والنوع الاجتماعي فإنه حتى الآن لم تبن سوى عدد قليل من علماء الإجرام النسوي مدخل التداخل أو التقاطع. إن هناك العديد من الأسباب التي تفسر لماذا يجب على علماء الإجرام النسوي الموجة الثالثة المعاصرين تبني مدخل التداخل أو التقاطع كإطار عمل.

العلاقة النظرية للتداخلات

بدأ علماء الجريمة في إدراك أهمية وضع نظريات متكاملة في علم الجريمة. وكما يذهب Barak (1998) فإن فائدة علم الجريمة تتحقق من خلال تكامل منظورات علم الجريمة. تساعد وجهة النظر الشاملة عند Barak على تبرير استخدام مدخل التداخل أو التقاطع، والاتجاه النسوي المتعدد السلالات. على سبيل المثال، لاحظ Barak أن السلالة والطبقة والنوع الاجتماعي تم تطبيقهم بشكل مستقل على دراسة الجريمة، بينما منذ منتصف تسعينيات القرن العشرين بدأ علماء علم الإجرام النسوي في التركيز على التداخل بين اثنين أو أكثر من هذه المتغيرات في ضوء صلتها بالجريمة (Barak, 1998: p. 251) وطبقا لما يذكره Barak، فإن منظور نظري متكامل" يسهم فى دمج تقدير التباينات في أنماط الجريمة في التنشئة الاجتماعية، والفرص، والتحيز في السياق الذي يشكل حياة كل فرد من خلال التباينات في السلالة والطبقة والنوع الاجتماعي" (p. 251).

وبالمثل، يؤكد الاتجاه النسوي المتعدد السلالات على أن الأنساق المتداخلة للسلالة والطبقة والنوع الاجتماعي تلعب دورها كقوى بنائية تؤثر على الطريقة التي يتصرف بها الناس، والفرص المتاحة لهم، والطريقة التي يتم من خلالها تحديد وتعريف أنماط سلوكهم اجتماعيا. (Lynch, 1996: p. 4) بالنسبة لعلماء الجريمة، يتضمن ذلك دراسة كيف أن استجابة النسق القانوني تجاه الجناة تتوقف على الأوضاع الاجتماعية للجناة (Barak et al., 2001) على سبيل المثال، درس Steffensmeier, Ulmer and Kramer (1998) التفاعل بين السلالة والنوع الاجتماعي والعمر في عملية إصدار الأحكام، واكتشفوا أن الأحكام الصادرة تكون أشد قوة بالنسبة للمهتمين الذين تجعلهم

أوضاعهم الاجتماعية على هامش أنساق السلالة والعمر والنوع الاجتماعي، وبعبارة أخرى، تكون العقوبات أشد قسوة بالنسبة للشباب السود. أكدت نتائج دراسة Steffensmeier ورفاقها "أهمية الأخذ في الاعتبار التأثيرات المشتركة للسلالة والنوع الاجتماعي والعمر في إصدار الأحكام، وأهمية استخدام نماذج تفاعلية بدلا من النماذج التجميعية" (p. 73). وبالمثل، اكتشف Spohn and Holberan (2000) أن عقوبات القصاص يقضي بها على جناة يشغلون أوضاعاً اجتماعية مهمشة مثل الشباب السود العاطلين، والرجال الأسبان.

ولهذا، ربما تتكامل مفاهيم وقضايا الاتجاه النسوي المتعدد الاتجاهات مع مفهومات وقضايا نظريات علم الجريمة لتحقيق نمط المنظور المتكامل الذي وصفه Barak (1998). ولتوضيح ذلك، فإن الأمثلة السابقة من تراث الأحكام القضائية يطرح تكامل للمفاهيم على مستوى النظرية. بمعنى أن مفهوم الوضع الاجتماعي من الاتجاه النسوي المتعدد السلالات ومفهوم استحقاق الضحية اللوم فى نظرية العقاب يتداخلان معا بشكل نظري مفيد لتفسير كيف أن الخصائص الديموجرافية للمهتمين تؤثر على صناعة الحكم القضائي. (Steffensmeier et al., 1998).

علاوة على ذلك، فإن المحاولات الأولية فى مجال التنظير – بشأن عدم المساواة والجريمة استخدمت التداخل أو التقاطع كإطار عمل لها – قد تمت بالفعل. على سبيل المثال طرح Sampson and Wilson (1995) نظريتهما عن السلالة والجريمة وعدم المساواة في المناطق الحضرية من خلال دراسة تداخل عدم المساواة القائم على التباينات السلالية والطبقية. طرح Lynch (1996) – متقدما خطوة أبعد داخل هذا المدخل– نظرية عن التباين وعدم المساواة تبعا للسلالة والطبقة والنوع الاجتماعي والجريمة من خلال أربع طرق (أ) "ربط السلالة والطبقة وعلم الجريمة النقدي بدراسة تاريخ الحياة"، (ب) "ربط السلالة والطبقة والنوع الاجتماعي بأنماط الاختيارات الموجودة في حياة الناس"، (ح) "توضيح تأثيرات دورة الحياة والاختيارات الموجودة من

خلال استعراض بيانات عن التفاوتات في الدخل، والثروة والقوة الناتجة عن عدم المساواة في السلالة والنوع الاجتماعي والطبقة"، (د) "دراسة كيف أن تقاطع السلالة والطبقة والنوع الاجتماعي يؤثر على ارتكاب الجريمة". (P.3)

في النهاية، استخدم العديد من علماء الإجرام النسوي مدخل التقاطع للتنظير للعلاقة بين عدم المساواة والجريمة، على سبيل المثال، أوضحت (1996) Richie كيف يمكن أن يؤدي تداخل أو تقاطع أنساق السلالة والطبقة والنوع الاجتماعي إلى ارتكاب النساء السود المضروبات الجريمة. ففي تحليلها استخدمت Richie مفهوم "فخ النوع الاجتماعي" لتفسير كيف"أن بعض النساء مرغمات أو مجبرات على ارتكاب الجريمة بسبب التوقعات الثقافية لأدوارهن القائمة على النوع الاجتماعي، والعنف في علاقاتهن الحميمية، و أوضاعهن الاجتماعية في المجتمع الأكبر" (p. 133) وبالمثل، أوضحت (1999) Maher تداخلات السلالة والطبقة والنوع الاجتماعي في حياة النساء اللاتي يشاركن في بيع المخدرات في الشارع، ففي دراستها وصفت Maher كيف أن تفسيرات انخراط النساء في اقتصاد المخدرات" قد تحولت من تفسيرات قائمة بالدرجة الأولى على الطبقة إلى الإقرار بمجموعة أكثر تعقيدا من التأثيرات المتقاطعة – سلالة/ إثنية، جنس/ نوع اجتماعي، عمر، مكانة المهاجر، وعلاقات اجتماعية أخرى" (p. 169). بعد ذلك ذهب (Sokoloff and Dupont 2005) إلى استخدام إطار التداخل في وضع نظريات عن العنف الأسري .(Sokaloff and Pratt & 2005) يلاحظ Sokoloff and Dupont مداخل التدخل تلك في العنف الأسري

"تتطلب قضية طبيعة تناغم المرأة المضروبة تأكيدا أكبر على الأسباب البنائية للمرأة المضروبة، وتحذير ضد عدم تمكين أو مساعدة النساء المضروبات المهمشات، والتعرف على الدور المعقد للثقافة في فهم إساءة معاملة المرأة أو استجاباتها لتلك الإساءة" (p. 40).

يتضح من تلك الأمثلة أن المدخل النظري للتداخل أو التقاطع الذي طرحه الاتجاه النسوي المتعدد السلالات يمكن أن يكون آلية لطرح نظرية متقدمة في علم الجريمة.

العلاقة المنهجية للتداخلات

بالإضافة إلى الإسهامات النظرية الفريدة التي يمكن أن يقدمها علم الإجرام النسوي، يتيح مدخل التداخل لعلماء علم الإجرام النسوي الفرصة لقراءة الجريمة والانحراف بطريقة تتجاوز نماذج الانحدار والتحليلات الإحصائية (Daly, 1993, Daly & Stephens, 1995; Lynch, 1996; Weber Parra – Medina, 2003). بالطبع هذا لا يعني أن المناهج الكمية ليس لها مكان في تحليلات التداخل أو التقاطع. على العكس، استخدمت Steffensmeier (1998) ورفاقها، و Spohn and Holleran (2000) المناهج الكمية في دراسة تأثير الوضع الاجتماعي على الإحكام الصادرة، وقدمت إسهامات هامة دراسات التداخل أو التقاطع. فضلا عن ذلك ، فإن النقطة الهامة هنا هي دعوة مدخل التداخل أو التقاطع الباحثين إلى استخدام المناهج الإمبيريقية التي تستطيع اكتشاف ماذا تشبه الحياة كضحية أو كجاني في وضع اجتماعي معين (Lynch, 1996) وبكلمات أخرى، يسعى علماء علم الإجرام النسوي إلى تجاوز البحوث الكمية الصارمة بشأن السكان، والاتجاه صوب تحديد طرق – تتوسط فيها السمات الشخصية للفرد أنساق التداخل للتباينات مثل السلالة والطبقة والنوع الاجتماعي – ربما ترغب في استخدام تصميمات للمناهج الكيفية أو مزيج من المناهج الكيفية الكمية (Welber & Parra – Medina, 2003).

ولتوضيح ذلك، فإن مناهج البحث الكيفية مثل الأثنوجرافيا، ودراسات الجيرة تسمح لنا أن نفهم أن عمليات الامتثال والانحراف لها علاقة بالنوع الاجتماعي والسلالة، وظروف حياة الشارع، والعمل غير المشروع أو المحظور على النساء، وكيف أنهن بمجرد خوضهن في حياة الشارع فإنهن يصبحن عرضة للتجريم، فضلا عن محدودية

اختيارات النساء. (Daly & Stephens, 1995: p. 207; Maher, 1997; Richie, 1996).

بالإضافة إلى ذلك ، ذهب Way (2004) إلى أن النزعة المؤسسية التاريخية – المنهج الكيفي الإمبيريقي الذي درس كيف تؤثر الأبنية المؤسسية على الظاهرة بمرور الوقت – ملائمة تماما –وبصفة خاصة– لإجراء تحليلات التداخل أو التقاطع. استرشادا بمقولة الاتجاه النسوي المتعدد السلالات بأن الأفراد يتم ترتيبهم في بناء هرمي من متدرج لنظام اجتماعي اعتمادا على أوضاعهم الاجتماعية، فإن استخدام النزعة المؤسسية التاريخية لإدراج النساء داخل سياق تاريخي ومؤسسي ربما يساعد الباحثين على تتبع كينونة تداخل انتهاك النساء للقانون (Way, 2004:p. 88).

ربما الأكثر ملاءمة لمدخل التداخل أو التقاطع هو تصميمات المناهج المختلفة، حيث أن استخدام كل من التحليلات الكمية والكيفية لديه الكثير ليقدمه إلى علماء علم الإجرام النسوي الراغبين في تقديم دراسات من منظور التداخل أو التقاطع. أولا: تتيح الاستراتيجيات الكمية والكيفية إلى حد كبير الوصول إلى أنماط مختلفة من البيانات. على سبيل المثال، فإن المناهج الكمية مفيدة بصفة خاصة في الكشف عن العمليات الاجتماعية على المستوى الواسع النطاق، بينما المناهج الكيفية مفيدة بصفة خاصة في الكشف عن العمليات الاجتماعية على المستوى الضيق النطاق. إن الاهتمام بتزامن الأنساق ذات المستوى الضيق والواسع النطاق التي تسم مدخل التداخل أو التقاطع، وتحليل الطرق التي من خلالها تتزامن هذه العمليات الناتجة ربما يكون أفضل إنجاز يمكن تحقيقه من خلال الجمع بين البيانات الكيفية والكمية.

ثانياً: تعد المناهج الكيفية مفيدة بصفة خاصة عندما يكون موضوع الاهتمام أو الدراسة حساس أو من الصعب مناقشته. (Rosenblant & Fisher, 1993)، وهكذا فإن جمع الإستراتيجيتين يحقق نجاحا أكبر في اكتشاف الخبرات الشخصية مع القوة والامتيازات الاجتماعية، من الاعتماد فقط على التصميم الكمي. وبالمثل تعد أسئلة المقابلة الكيفية مفيدة بصفة خاصة في جمع معلومات تفصيلية من المشاركين. ولهذا،

فإن أسئلة المتابعة المتعمقة التي تسبق أسئلة المقابلة الأكثر عمومية، ربما تضمن وتؤمن للباحثين قدرا أكبر من التعمق في خبرات المشاركين – التي يذكرونها خلال التقارير الذاتية – مع اتساق السلالة والطبقة والنوع الاجتماعي المتداخلة (Fisher & Cullen, 2000; Huizinga & Elliot, 1986).

على سبيل المثال، استخدم Bridges and Steen (1998) تصميما لمناهج مختلطة لدراسة التباينات السلالية في تقارير ضباط المراقبة للأحداث الجانحين. على الرغم من أن التحليل الكمي كشف عن وجود إسهامات مختلفة بشأن أسباب الجريمة تتوسط العلاقة بين السلالة والتوصيات التي يصدرها ضباط المراقبة، فإن التحليل الكيفي لتقارير الضباط السردية أوضحت أن جوانب السياق الاجتماعي كانت ذات أهمية للضباط مثل أهمية المتغيرات القانونية مثل التاريخ الإجرامي السابق (Bridges & Steen, 1998: p. 558). في ضوء نتائج تحليل البيانات الكيفية ذهب Bridges and Steen إلى أن "بعض المتهمين يُنظر إليهم على أنهم يمثلون تهديدا، وخطورة في العود للجريمة بسبب سماتهم الشخصية (مثل وضعهم الاجتماعي) وأن سلوكهم في التفسيرات الرسمية العاملة في السلوك الإجرامي" (p.567). في مثل هذه الحالة، فإن الجمع ما بين المناهج الكمية والكيفية يطرح رؤية فريدة بشأن الطرق التي من خلالها تؤثر السلالة (وجوانب أخرى من الوضع الاجتماعي للمتهم) في معاملته أو معاملتها من قبل نظام العدالة الجنائية، وكما يوضح هذا المثال، فإن تصميم البحث الذي يستخدم مدخل المناهج المختلطة يستطيع بصفة خاصة أن يؤدي إلى وجود دراسات تعكس مدخل التداخل أو التقاطع.

تطبيق عملي

أخيراً يطرح الاتجاه النسوي المتعدد السلالات، ومدخل التداخل أو التقاطع الفرصة لعلماء علم الإجرام النسوي لترجمة النظرية إلى فعل. ربما الفرصة الأهم لاهتمامات التطبيق العملي هي مواصلة تحقيق العدالة الاجتماعية التي هي حجر الزاوية

في مدخل التداخل أو التقاطع. (Anderson & Collins, 2004; Thompson, 2002; Weber, 2001; Weber & Parra – Medina, 2003) وعلى وجه التحديد تستطيع الدراسات التي تتبنى مدخل التداخل أو التقاطع أن تطرح أهدافا للعدالة الاجتماعية من خلال طرح رؤية للسياقات الاجتماعية والسياسية التي تعزز علاقات القوة بالكشف عن عمليات المقاومة التي يمكن أن تغير الأنساق الهرمية لعدم المساواة (Weber, 2001). وتم طرح ذلك بصورة مختلفة.

"من خلال تركيز الاهتمام بالدرجة الأولى على بنية التباينات الاجتماعية المتعددة، وكيف يتم إنتاجها في نفس الوقت، الدراسة القائمة على مدخل التدخل أو التقاطع ملائمة تماما وبصفة خاصة لتوجيه سؤال عن التباينات في عالمنا الاجتماعي.. والسعي نحو تفعيل العدالة الاجتماعية... لجميع الناس كجزء مكمل لعملية اكتساب المعرفة (Weber & Parra – Medina, 2003: p. 185).

فيما يتعلق بالاتجاه النسوي المتعدد السلالات، ذهب بعض أنصار الحركة النسوية إلى أن التزامه بالعدالة الاجتماعية يميزه تماما عن المنظورات النسوية البديلة:

"هناك استراتيجيات متعددة للعدالة الاجتماعية تعد جزءا لا يتجزأ من الاتجاه النسوي المتعدد السلالات. لا يعد الاتجاه النسوي المتعدد السلالات مجرد نسخة أخرى من الحركة النسوية الذي يمكن أن يُدرس جنبا إلى جنب الاتجاهات النسوية الليبرالية والراديكالية والاشتراكية. يعد الاتجاه النسوي المتعدد السلالات جوهر النضال الشامل لتحرير المرأة. إن إطار عمل السلالة، الطبقة، النوع الاجتماعي والسلوك الجنسي – الذي من خلاله يعمل الاتجاه النسوي المتعدد السلالات بشمولية – يتجاوز الاتجاهات النسوية الليبرالية والراديكالية والاشتراكية، وما يزال يسعى لتجاوزها (Thompson, 2002: p. 349)

بالإضافة إلى ذلك، وعلى العكس من المنظورات النسوية، فإن هناك سمة مميزة للاتجاه النسوي متعدد السلالات هي تأكيده على تشكيل ائتلافات بين الانقسامات السلالية. في الواقع، فإن إقامة ائتلاف هى مقولة رددها غالباً أولئك الدارسون الذين

يدافعون عن إطار عمل التداخل أو التقاطع. (e.g., Collins, 2000; Thompson, 2002). على سبيل المثال، أشارت Daly and Stephens (1995) إلى أنه في حالة الاتجاه النسوي المتعدد السلالات، توجد فرصة واعدة للتحول إلى ائتلاف عندما تتحد الهيمنة القائمة على المنظورات النسوية مع المنظورات الهامة للسلالة التي تعكس معاناة الملونين، و"لا تكون الحاجة لإقامة مثل تلك الائتلافات أكثر إلحاحا" (p. 208). تجعل مواكبة فرص إقامة الائتلافات مع الالتزام بعدالة اجتماعية من الاتجاه النسوي المتعدد السلالات ومدخل التداخل أو التقاطع استراتيجية حيوية لإنجاز تطبيق عملي لعلم الإجرام النسوي.

خاتمة:

يأمل علماء علم الإجرام النسوي طرح تحليلاً شاملاً متقدم للسلالة والطبقة والنوع والجريمة يسعى لتبني إطار العمل متعدد الجوانب الذي طرحه الاتجاه النسوي المتعدد السلالات. في واحد من النصوص القليلة المؤيدة لاستخدام المدخل المتعدد الجوانب يشير Barak (2001) ورفاقه إلى تطورات عديدة واعدة في المدخل المتعدد الجوانب في علم الجريمة. ومن ذلك، وربما أكثر ارتباطا بعلم ا"لإجرام النسوي هو الدراسة التي تحول الاهتمام أو التركيز (في علم الجريمة) إلى تحديد أنساق التمايز التي تدعم أنساق الاضطهاد، ولكن نادرا ما يتم الاعتراف بها من قبل هؤلاء الذين يجنون المزايا (p. 234).

في الواقع، انتقد علماء علم الإجرام النسوي الدراسات التي تجاهلت مقولات القوة والامتياز. يذهب علماء علم الإجرام النسوي المعاصرين من الموجة الثالثة أن الوقت حان للبناء على الأساس الذي وضعه لنا أسلافنا من قبل، والمضي قُدماً في علم الإجرام النسوي الذي يحوي جميع مصادر الاضطهاد دون إعطاء الأولوية للنوع. ومع ذلك يكشف الاتجاه النسوي المتعدد السلالات أن القوة، والامتياز، والاضطهاد متعددة ومتداخلة طبقا للسلالة والطبقة والنوع الاجتماعي والسلوك الجنسي، والجنسية، والعمر

وبعض السمات الشخصية الأخرى. بينما نستفيد من مجالنا ونتطلع إلى المستقبل توجهنا كلمات Daly and Chesney – lind (1988)

ونحن نتطلع إلى المستقبل، نتساءل ماذا سيحدث إذا زادت أعداد النساء البيض، مع زيادة مماثلة للرجال والنساء الملونات، الداخلة في هذا الفرع من المعرفة، وحاولوا أن يجدوا مكانا لهم فيه. لا أحد يستطيع أن يتوقع أن الجيل الأول من الدارسين الجدد سوف يكونوا واثقين ومتأكدين من أنفسهم بعد سنوات من استبعادهم الأكاديمي. على الرغم من ذلك، ربما يتوقع شخص ما أننا سوف نسأل أسئلة مختلفة، أو نتعقب مشكلات تجاهلنا علمنا" (p. 506).

في السنوات القادمة، يجب أن تتأسس دراسة ناجحة للطرق التي يعاني من خلالها النساء والرجال في نظام العدالة الجنائية من الاضطهاد بسبب سلالتهم وطبقتهم ونوعهم الاجتماعي على إطار عمل التداخل أو التقاطع الذي طرحه الاتجاه النسوي المتعدد السلالات:

"يجب أن تستمر عملية البحث والتنظير في رفض الحتمية الفطرية في معاملة النساء كشريحة واحدة بذاتها. نحن بالفعل نعرف الكثير عن الطرق التي من خلالها يتمازج التباين المتعلق بالسلالة والطبقة والسلوك الجنسي مع خبرات ومعاناة النساء كضحايا وكجناة وكعاملات. إن التحدي الذي سيواجه علم الإجرام النسوي في السنوات القادمة يكمن في صياغة نظرية والقيام بدراسات إمبيريقية تمنح الأولوية لكل هذه الأبعاد، بدلا من استبعاد واحد أو أكثر من هذه الأبعاد من الخلفية من أجل الملائمة المنهجية (Britton, 2004: p. 71).

عاجلاً أو آجلاً، مثل تلك التطورات سوف تشكل بدون شك جوهر علم الإجرام النسوي في القرن الواحد والعشرين.

المراجع والهوامش

- *Baca Zinn. M., Hondagneu-Sotello., P., & Messner. M. A. (Eds.), (2000). Gender through the prism of difference (2nd ed.). Boston: Allyn & Bacon.*
- *Barak, G., (1998). Integrating Criminologies. Boston: Allyn & Bacon.*
- *Beine, P., & Messerschmidt. J., (2000). Criminology (3rd ed.) Boulder, CO: Westview.*
- *Blumstein, A., Cohen. J., Roth, J. A., & Visber. C. (1986). Introduction: Studying criminal careers. In A. Blumstein. J. Cohen, J. A. Roth. & C. Visher. (Eds.), Criminal Careers and "career criminals" (pp. 12-30). Washington, DC: National Academy Press.*
- *Bridges, G., & Steen. S. (1998). Racial disparities in official assessments of Juvenil offenders: Attributional stereotypes as mediating mechanisms. Amerrican Sociological Review, 63, 554-570.*
- *Britton, D. M. (2004). Feminism in criminology: Engendering the outlaw. In P. J. Schram & B. Koons- Witt (Eds.), Gendered (in) justice: Theory and practice in feminist criminology (pp. 49-67). Long Grove, IL. Waveland Press.*
- *Bui, H. (2004). In the adopted land: Abused immigrant women and the criminal justice system. Westport, CT: Praeger.*
- *Chesney – Lind. M., & Pasko, L. (Eds.). (2004). Girls, Women, and Crime. Thousand Oasks, CA: Sage.*
- *Crenshaw. K. (1991). Demarginalizing the intersction of race and sex: A Black feminist critique of antidiscrimination doctrine, feminist theory, and antiracist politics. In K. Bartlett & R. Kennedy (Eds.), Feminist legal theory (pp. 57-80). Boulder, CO: Westview.*
- *Daly, K. (1994). Gender and punishment disparity. In M. Myers & G. Bridges (Eds.), Inequality, Crime, and social control (pp. 117-133). Boulder. CO: Westview.*
- *Daly, K. (1997). Different ways of conceptualizing sex/gender in feminist theory and their implications for criminology. Theoretical Criminology, 1, 25-51.*
- *Daly, K., & Maher, L. (1998).Crossroads and intersections: Building from feminist critique. In K. Daly & L. Maher (Eds.), Criminology at the crossroads: Feminist readings in crime and justice (pp. 1-17). New York: Oxford University Press.*

- *Fisher, B. S., & Cullen, F. T. (2000). Measuring the sexual victimization of women: Evolution, current controversies, and future research. In D. Duffee, D. McDowall, L. G. Mazerolle, & S. Mastrofski (Eds.), Measurement and analysis of crime and justice (pp. 317-390). Washington. DC: National Institute of Justice.*
- *Flavin, J. (2004). Feminism for the mainstream criminologist: An invitation. In P. J. Schram & B. Koonswitt (Eds.), Gendered (in) justice: Theory and practice in feminist criminology (pp. 68-92). Long Grove, IL: Waveland Press.*
- *Gaarder, E., & Belknap, J, (2002). Tenuous borders: Girls transferred to adult court. Criminology. 40. 481-518.*
- *Hajjar. L. (2004). Religion, State power, and domestic violence in Muslim societies: A framework for comparative analysis. Law & Social Inquiry, 29. 1-38.*
- *Huizinga, D., & Elliout, D. S. (1986). Reassessing the reliability and validity of self-report delinquency measures. Journal of Quantitative Criminology, 2, 293-327.*
- *Lorber. J. (Ed.), (2001). Gender inequality: Feminist theories and politics (2nd ed.). Los Angeles: Roxbury.*
- *Lynch. M. J. (1996). Class, race, gender and criminology: Structured choices and the life course. In D. Milovanovic & M.D.Schwartz (Eds.), Race, gender, and class in criminology: The intersections (pp. 3-28). New York: Garland.*
- *Maher, L. (1997). Sexed work: Gender, race and resistance in a Brooklyn drug market. Oxford.U.K: Oxford University Press.*
- *Miller, J. (2004). Feminist theories of women's crime: Robbery as a case study. In B.R. Price & N. Sokoloff (Eds.), The cruninal justice system and women (3rd ed.. pp. 51-67). New York: McGraw-Hill.*
- *Milovanovic, D., & Schwartz, M.D. (Eds.). (1996). Race, gender, and class in criminology: The intersections. New York: Garland.*
- *Moe, A. (2004). Blurring the boundaries: Women's criminality in the context of abuse. Women's Studies Quarterly, 32, 116-138.*
- *Morash, M. (1999). A consideration of gender in relation to Social learning and social structure: A general theory of crime and deviance. Theoretical Criminology, 3, 451-462.*
- *Price, B. R., & Sokoloff. N. (2004). The criminal justice system and women (3rd ed.). New York: McGraw-Hill.*

- *Renzetti. C. (1992): Violent betrayal: Partner abuse in lesbian relationships. Newbury Park, CA: Sage.*
- *Richie, B. (1996). Compelled to crime: The gender entrapment of Black battered women. New York: Routledge.*
- *Rosenblatt, P. & Fischer. L. R. (1993). Qualitative family research. In P. G. Boss, W.J. Doherty. R. LaRossa. W. R. Schumm, & S. K. Steinmetz (Eds.), Sourcebook of family theories and methods: A contextual approach (pp. 167-177). New York: Plenum.*
- *Sampson. R., & Wilson, W.J. (1995). Toward a theory of race, crime, and urban inequality. In J. Hagan & R.D. Peterson (Eds.), Crime and inequality (pp. 37-54). Stanford. CA: Stanford University Press.*
- *Sokoloff, N., & Dupont, I. (2005). Domestic violence at the intersections of race, class, and gender. Violence Against Women, 11, 38-64.*
- *Sokoloff, N.. & Partt, C. (2005). Damestic violence at the margins: Readings on race, class, gender.and culture. New Brunswick, NJ: Rutgers University Press.*
- *Spohn, C., & Holleran. D. (2000). The imprisonment penalty paid by young, unemployed Black and Hispanic male offenders. Crininology, 38, 281-306.*
- *Steffensmeier, D., & Allan, E. (1996). Gender and crime: Toward a gendered theory of female offending. Annual Review of Sociology, 22, 459-487.*
- *Steffensmeier, D., Ulmer, J., & Kramer, J. (1998). The interaction of race, gender, and age in criminal sentencing: The punishment cost of being young. Black, and male. Criminology, 36, 763-793.*
- *Stolzenberg, L., & D' Alessio, S. (2004). Sex differences in the likelihood of arrest. Journal of Criminal Justice, 32, 443-454.*
- *Way, L. B. (2004) Missing faces: 1s historical institutionalism the answer for conducting intersectional research? Women Criminal Justice, 15, 81-98.*
- *Zatz, M. (2000). Convergence of race, ethnicity, and class on court decision – making: Looking toward the 21st century. In J. Horney (Ed.), Policies, process, & decisions of the criminal justice system: Criminal Justice 2000 (Vol. 3, pp. 503-552). Washington, DC: U.S. Department of Justice.*